



مستفزةً ومرؤعة تلك السهولة التي أتبعها اللاعبان الأميركي والروسي في تمرير مصطلحي «ال التقسيم» و«الفدرلة» في سياق جدلهما على «وقف العمليات العدائية» في سورية.

كان تشاورهما في شأن الأزمة بدأ منذ أسبابها الأولى، تعاونا بالتصاقٍ قلّ نظيره على ترك الصراع يتعقد ويتعرّض و«يتداعش»، اختلافاً علناً وتوافقاً سرّاً ثم تخاصماً شكلاً واتفقاً دائمًا، ثم، فجأةً، أصبحا متعجلين الحل، ليس حقنًا للدماء، ولا حتى بسبب أحطارات الإرهاب وتنظيماته، كما يمكن الاعتقاد، بل لأن الدولتين مشاغل أخرى، وأن حسابات فلاديمير بوتين لشهر التدخل الستة في سورية وحسابات باراك أوباما للشهور العشرة المتبقية له في البيت الأبيض باتت تتطلّب تظهير الحصص وتوضيح المصالح استباقاً لأي تغيير يفسد التفاهمات الراهنة.

لدينا هنا الدليل الى أن الدولتين الكبيرتين لا تتقنان سوى الاستفادة من الصراعات. قد تنجحان في ادارتها، وأحياناً كثيرة في إشعالها، أما حلّها فشأن آخر. كانت الأعوام الخمسة الماضية تمريناً أميركياً يومياً على التفنن في ادارة العجز عن معالجة أي أزمة، بدءاً بالانسحاب تقليصاً لتداعيات غزو جورج دبليو بوش لافغانستان والعراق، ثم بما تبيّن أنه أسوأ من أي غزو وأي انسحاب وهو «التدخل من دون التدخل» في الأزمات/الحروب المستجدة تحت عنوان «الربيع العربي» من سورية إلى اليمن وليبيا، فضلاً عن السلبية الممنهجة إزاء مصر والبحرين، من دون نسيان الرضوخ الأميركي لزمرة النطرّف في حكومة إسرائيل لاستنباط الفشل الغبي كنمط أسوأ من الانحياز الأعمى.

وإذ ساهم الاتفاق النووي في تعزيز تقارب أميركا مع روسيا وإيران، أصبحت واشنطن أكثر ارتياحاً، لأن هذين «الشريكين» التدخليين وغير المعروفين بأخلاقيتهم السياسية يغفيانها من الأوزار المعنوية.

وإذا كان هناك من يحمل أميركا مسؤولية مذابح رواندا (1994)، بحكم مكانتها الدولية، فإن واشنطن تبدو كما لو أنها تشير إلى شريكها في مسؤولية مذابح سورية، وهي الأفعى منذ بداية الألفية الثالثة. بل إن الطريق إلى هذه «الشراكة» أتاح غضّ النظر الأميركي عن جرائم التدخل الإيراني في سورية، وبعدها جرائم التدخل الروسي، بل مهد للتساهل الأميركي مع استمرار بشار الأسد في منصبه، ثم التساهل مع التصفية الروسية للمعارضة المقاتلة ضدّه والتجهيز المنهجي لما تبقى من سكان في مناطق يريد اقتطاعها لـ «دولته»، والأرجح أنها شراكة ستتحول دون إحالة الأسد على المحكمة الجنائية الدولية إسوةً بما حصل لمجريي رواندا. أكثر من ذلك، يهدف التلویح بـ «التقسيم» مكافأة الأسد و«الشركين» إلى إعادة تركيب سورية لتناسب مع أطماعهم.

الذرية جاهزة، فما أتيح أن يقال أن البلد ضاع بين شبيحة الأسد ووحشية «داعش»، وما أسهل أن يقال الآن أن التعايش بين «السوريين» صار استحالة، لكن من هم السوريون المعنيون هنا؟ إنهم، عملياً، أعداء الأسد و«داعش» معاً. إنهم الذين يريدون الأسد و«داعش» التخلص منهم ليقيم كلّ منها «دولته». أي أن الأميركيين والروس (والإيرانيين) يرون سورية إماً كما يصورها لهم صالح مسلم سالحاً منها إقليمه الكردي، أو كما أمعن الأسد في تخريبها وكما يقدمها إليهم، خاليةً من أهلها، «أرضاً بـ شعب»، لا تاريخ لها، ولا تجربة آهلة هي بين الأقدم في العالم.

وإذ يطرحون التقسيم استجابة للوضع الذي فرضه هذا الثنائي الجهنمي فإنهم يبحثون واقعياً عن صفة مناسبة لمصالحهم. لم يجفَّ بعد حبر القرار 2254 الذي يشدد على «وحدة سورية» فكيف يتواهم ادعاء تطبيقه مع فكرة التقسيم، بل كيف يستقيم البحث أولاً عن صيغة مريحة للأقليات مع النظر لاحقاً في كيفية إيواء ثلاثة أرباع الشعب. إذا قدر لصيغ كهذه أن تتم فالآخر أن تدعو الأمم المتحدة إلى قمة عالمية لتشهد شطب أي عبارة في ميثاقها تقول بـ «احترام ارادة الشعوب في تقرير مصيرها». وعندئذ تتحقق لكوريا الشمالية وما يعادلها العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي.

اتخذ أوبياما قراراً صائباً بالانسحاب من العراق لكنه كسلفه جورج دبليو لم يشاً أن يدرك أهمية العراق كموقع مؤثر في توازن المنطقة واستقرارها، وكسلفه أخطأ في أنه لم يعالج الخراب الذي أحده الغزو والاحتلال ولم يهتمّ بوضع أساس سليمة لمعالجة كهذه، بل ترك الفوضى لعنابة إيران، التي تعرف أميركا أنها أقرب إلى دولة مارقة منها إلى دولة طبيعية. لذلك لم يكن نتاج الغزوين الأميركي والإيراني سوى هذا المخلوق الوحشي الذي اسمه «داعش».

في العراق أيضاً قيل ويُقال أن تعايش السنة والشيعة صعب، وفي أيام سيء الذكر نوري المالكي كان السُّنة مخierون في الخصوص لأحد إرهابيin: إماً إيران وميليشياتها وإماً «داعش». وعلى رغم أن «المصالحة الوطنية» على أجندة البلد إلا أن مجرد الحديث عنها صار كأنه منافٍ للعقل أو خارج أي سياق، وهناك من استسلم أخيراً لاستخلاص مفاده أن دستور 2005 خطط للتفسخ الجغرافي عندما شرع فدرلة الإقليم الكردي أكثر مما أسس لإعادة توحيد الشعب والدولة، وعلى رغم أن الفيدرالية تعني البقاء في كيان دولة واحدة فقد كان معروفاً أن الكرد ذاهبون إلى الاستقلال الكامل أو إلى أقصى درجة من الانفصال.

ومنذ الغزو صارت مسألة وحدة العراق قيد التداول، حار بها الأميركيون ونصح جو بايدن بتقسيمه قبل أن يصبح نائباً للرئيس، أما الإيرانيون فتمسكوا بوحدته لكن تحت هيمتهم. بين العجز الأميركي والطمع الإيراني نال «داعش» إمكان الحسم بإخضاع المحافظات السنية، لكن ضربه وطرده بات اليوم إيذاناً بالعد العكسي لـ «فدرلة» هذه المحافظات.

في سورية كما في العراق، كما في ليبيا واليمن، كان الديكتاتوريون بوجهين، واحدٌ مزيف يظهرون رموزاً لوحدة البلد والشعب ولو بالقمع والبطش وسفك الدماء، آخر حقيقي أظهر بعد سقوطهم (بمن فيهم بشار الأسد) أنهم كانوا يحكمون

بانقسامات قديمة حافظوا عليها وبآخرى افتعلوها واحتضنوها وقد فعلت فعلها في شرذمة الشعوب وتقاتلها طوائفٌ ومذاهبٌ واثنياتٌ وأعرافٌ ومناطقٌ وهوياتٌ.

كان للديكتاتوريين رعاة وسماسرة وزبائن، من دول عظمى أو أقل عظمة، دعموهم وصنعوا أيام عزّهم وقدّموا أنفسهم ضامنين للأمن والاستقرار، ثم انقلبوا عليهم يوم اهتزّ أنظمتهم ليتبين أنهم لا يضمّنون أمناً ولا استقراراً بل إنهم لم يعرفوا عن هذه البلدان والشعوب سوى أنها كانت ويريدونها أن تستمر أدواتٍ وملاعبٍ لسياساتهم، ولا سبيلاً إلى ذلك إلا ب التقسيم البلدان لتوزّع النفوذ والمصالح فيها بين القوى الخارجية.

فالحروب الأهلية تسبّب بتشظيّات سياسية واجتماعية لا يستوعبها قطب دولي واحد أو اثنان، ما استوجب نمطاً من التفرّل بين هذه القوى لتقسيم المقسم وتقاسمـه.

إذا سألتَ عن العراق يقول المجيبون أن إيران و«داعش» و«الحشد الشعبي» أسباب موجبة للتقسيم. قد لا يختلف الأمر بالنسبة إلى اليمين بسبب إيران والホثيين، إذا طُرِح التقسيم. وفي ليبيا ازداد وسواس الأقاليم الثلاثة حضوراً مع وجود ثلاث حكومات وصعوبة الحل السياسي على رغم تصاعد الخطر «الداعشي» وتنامي ظروف التدخل الدولي.

أما في سوريا فيتوعد «الراعيان» الأميركي والروسي ويتظاهران بالضغط والرهان على مفاوضات تبقى الآمال في نجاحها ضئيلة جداً. وكيف تنجح عندما تبرّع «الراعيان» بالإشارة إلى نتيجتها (تقسيم أو فيديرالية)، قبل أن تدخل فعلاً صلب الموضوع. صحيح أن فكرة التقسيم، وما شابه ذلك، كانت دائماً في خلفية المشهد، منذ ترويج نظام حافظ الأسد فضائل حكم الأقلية للغالبية و«تنفيذ» طائفته على مبدأ «نَحْكُمُ وَلَا نُحْكَمُ»، وخصوصاً منذ تشجيعه الوحشية للأمنية والمعاملة الرعاعية لأبناء الشعب، وهي سلوكيات زادت همجية خلال عهد الأسد الابن... إلا أن سيناريوهات التقسيم ومعادلاتـه وخرائطـه اصطدمـت دائمـاً بواقع جغرافي - اجتماعي غير موافقـ، ولم يبقـ لبوتين وأوباما سوى الإقرار بأن مجازـر الأسد والإيرانيـن، بعد مجازـر صدام ومن خلفـوه، وبعد مجازـر الإسرائيـليـن، هي التي مهدـت لـ«عهد الدوـيات» في الشرق الأوسط الجديد.

الحياة اللدنية

المصادر: